المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2007 العـــدد : 16304
الصفحـات : 12 المسلسل : 100

اقتصاديون يتوقعون دعم المزيد من السلع الأساسية

قسائم الشراء الحل الأفضل.. توقعات بدعم قطاع الإسكان.. وزيادة الرواتب ستدعم التضخم

سعيد الأبيض. جدة

توقعت أوساط اقتصادية ان يتم دعم عدد من السلع الرئيسية التي تلقى رواجًا عند المستهلك المحلي اسوة بمكرمة خادم الحرمين المتمثلة في دعم الارز وحليب الاطفال .. اضافة الى توقعاتهم كذلك بدعم قطاع الاسكان .. وذلك من منطلق ان السلع التموينية والاسكان هما الشغل الشاغل لأكثر من ٩٠ في المائة من السعوديين في مختلف المناطق .. ووفقا لخبراء فان العام المقبل ٢٠٠٨ سيشهد ارتفاعا ملحوظ في العديد من السلع الاساسية يقابلها انخفاض لاسعار البترول .. الامر الذي يتطلب من المستهلك المحلي ضبط عملية الانفاق .. مستبعدين ان يكون هناك زيادة في الرواتب التي قد تساعد في عملية التضخم مع ارتفاع الاسعار التي تشهده كافة دول العالم.

وأكد الاقتصاديون على اهمية الوعي الاستهلاكي لدى المواطن وتقنين عمليات الشراء في السلع .. بدلا من صرف اكثر من ٣٠ في المائة من اجمالي من مخصصاته المالية الشهرية في مواد غذائية يتم تخزينها لفترات طويلة ومن ثم اتلافها .. وان يتم استثمار تلك المخصصات في الاستثمار او الادخار.

وهنا اوضح الدكتور مقبل الذكير استاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبدالعزيز والمحلل المالي ان الدعم يجب الا يكون مباشرا للسلع الغذائية .. ولكن على شكل كوبونات او قسائم لا تصرف الا لأغراض يتم تحديدها وباسعار محددة لكل خدمة تقدم .. موضحا ان هذه الطريقة في الدعم للسلع ستتوجه لأكثر المواطنين حاجة للدعم . وأشار الذكير الى اهمية المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي للفرد والتي تعتمد على العديد من السياسات ومنها زيادة الدخول واعادة النظر في ذلك .. مدركًا ان هذه الزيادة عليها تحفظات ومنها ان هذه الزيادة ستكون للموظفين الحكوميين وقد تؤدي الى زيادة معدل التضخم.

واضاف الذكير ان هناك رسومًا تم رفعها في اوقات تراجع إيرادات النفط في التسعينيات .. كرسوم الخدمات العامة والاستقدام .. وهو مجال يمكن من خلاله المساعدة على تخفيف اعباء المعيشة على المواطن و تحمّل هذه التكاليف من خلال عوائد النفط .. اضافة الى ان قطاع الاسكان يتطلب رفع تمويله الذي لا يتجاوز حاليا ١ في المائة من مجموع التمويل وذلك يعود لعجز البنوك عن الدخول في هذا النشاط مع عدم وجود نظام للرهن العقاري.

وذكر المحلل المالي ان الزيادة في رواتب موظفي القطاعات العامة شائعة ولكن ما زال احتمال اقرارها وارد .. الا ان أحد أهم المشاكل التي يواجهها المستهلك المحلي هي التضخم والغلاء الذي امتد أثره لكافة القطاعات والسلع ، موضحا ان اسباب الغلاء عاملين محلي وخارجي.. فالعامل الخارجي يتمثل في ارتفاع اسعار الشحن والنفط وتدهور معدل صرف الدولار وهو ينعكس على

د. مقبل الذكير

الدخل ، ولكبح هذا العامل لا بد من تغيير سعر صرف الريال .. اما ما يتعلق بالعامل الداخلي للتضخم فيعود لزيادة الانفاق الحكومي ، اضافة الى زيادة السيولة ، مشددا على اهمية التركيز على الانفاق الاستثماري والابتعاد عن النفقات الاستهلاكية والكمالية لمواجهة التضخم ، والسياسة النقدية في رفع صرف الريال .

وحول الميزانية قال الذكير :إن

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 13-12-2007 العـــدد : 16304
الصفحـات : 12 المسلسل : 100

د. عبدالله مرعي بن محفوظ

الارقام تؤكد أنها الاضخم في تاريخ المملكة وحسب البيان الاجمالي الوارد من وزارة المالية الاخذ في الاعتبار في هذه الميزانية توسيع برامج التنمية الشاملة والمستدامة , والتي تراعي قضايا تلوث البيئة ومصالح الاجيال المقبلة , كما انها ركزت على التعليم والصحة وتنمية الموارد البشرية , اضافة الى ان الخدمات العامة حظيت بدعم جيد .. مشيرا الى ان الاقتصاد ليس فقط ارقام كلية عامة وانما يتبعها تطبيق وتنفيذ البرامج والخطط التي وضعها ولاة الامر .

ومن جهته يرى الدكتور عبدالله مرعي بن محفوظ عضو الغرفة التجارية الصناعية في جدة والخبير الاقتصادي ان عملية زيادة الرواتب ليست الحل الامثل لحل المشاكل .. الا ان هناك معالجة اخرى من خلال تقسيم المخصصات للجهات وتحديد المبالغ للمدن والقرى للتنمية , خاصة فيما يتعلق بقطاع السكن ومعالجته باسلوب علمي وسليم وتخصيص مبالغ لكل المناطق لاقامة المساكن وشراء الاراضي للمواطنين بدعم الصندوق .

واضاف بن مرعي ان هناك زيادة مرتقبة لاسعار المواد الغذائية تضاف على فاتورة المستهلك , مع انخفاض سعر البترول , وهو ما يتطلب دعم المواد الاساسية مع دعم المشاكل الرئيسية التي تواجه المواطن وتستنزفه منه قرابة ٣٠ في المائة من راتبه مع تطوير قطاع الاسكان الذي يعد هاجس المواطن . وطالب بن محفوظ في حال تطبيق الدعم لسلعة او اكثر بضرورة تغيير السلوك الشرائي لدى المستهلك وتوعيته بتخفيض الانفاق في شراء سلع غذائية لا يتم الاستفادة منها .. خاصة وان المواطنين مروا بالعديد من التجارب والانتكاسات التي تتطلب الاستفادة منها وقراءة احتياجات كل فرد قبل الانفاق .. اضافة الى اهمية تقليص النفقات في المواد الكمالية كالسيارات وخلافها .

وكان تقرير لوزارة التجارة والصناعة عن تطورات أسعار المواد الغذائية الأساسية والتموينية خلال الربع الثاني من عام ١٤٢٨ بالمقارنة مع الربع الرابع لعام ١٤٢٧ والربع الأول لعام ١٤٢٨ ،قد اشار الى إرتفع متوسط أسعار أصناف الأرز بنوعيها الأمريكي والهندي في الأسواق المحلية نتيجة لارتفاع تكلفة استيراد الأرز الأمريكي من مصدره بحدود ٣٥ في المائة لزيادة الطلب عليه ونقص المعروض منه وقد بدأ اثر هذه الزيادة على الأسعار في الأسواق المحلية بصورة تدريجية منذ نهاية الربع الرابع ، أما أصناف الأرز الهندي فقد بدأت الزيادة في أسعارها مع نهاية الربع الأول وخلال الربع الثاني وتأتي الزيادة نتيجة ارتفاع تكلفة استيراده والتي ارتفعت خلال المرة الأولى بنسبة ٣٣,٣ في المائة .

وشهدت أسعار عدد من أصناف الحليب المجفف ارتفاعاً في الأسعار وجاء الارتفاع نتيجة لعدد من العوامل أهمها ارتفاع أسعار مشتقات الحليب في دول الاتحاد الأوروبي وإتجاه الشركات الأوروبية المصنعة للحليب المجفف إلى تصنيع (الزبدة) حيث تحقق مكاسب أكبر من إنتاج حليب البودرة ، وقد أثرت هذه العوامل على أسعار عدد من أصناف الحليب المجفف في السوق المحلي منها حليب «النيدو» والذي شهدت عبواته المختلفة ارتفاعاً في تكلفة الاستيراد خلال شهري فبراير ومايو ٢٠٠٧م قاربت ٧ في المائة.